

الشحن المذهبي وأوهام المكتسبات

الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقة العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

بات على اللبنانيين بعد أن وصلت حال حُكامهم إلى ما وصلت إليه من كفر وتجنّي أن يعيدوا تأسيس وطنهم على أسس جديدة، فتوابته ضُربت وضاعت بضياح استقلاله وسيادته وقراره وأمنه. لقد أصبح مواطننا بنظر العالم أصولي يهدد السلام وذلك بسبب ممارسات وسياسات حُكم النواظير والواجهات العامل على تحويل لبنان وكرماً للإرهاب، واللبنانيين إلى عشائر وعائلات وفتات أحزاب. لقد تحول الشحن المذهبي والطائفي الذي ترعاه الدولة وأسيادها إلى سيف مُسلط على رقاب شريحة كبيرة من أهلنا يستهدف قادتها الدينيين والزمنيين ومعتقداتها وتاريخها وحريرتها وحياتة شبابها. بهذا المنظار نفهم الجرائم المروعة من خطف رمزي عيراني وقتله، إلى مجزرة صندوق التعاضد، مروراً بمحاولة اغتيال القاضي فادي النشار ومقتل المجند أنطوان قودر داخل ثكنة الراعي الصالح في الدكوانة. فلو طبق القانون العادل على مجرم اليونسكو، أحمد منصور، لما تجرأ المجند حسين خلف على استعمال سلاح الجيش المؤتمن عليه للاعتداء على زملائه المجندين، وقتل أحدهم، ولو تم اعتقال قتلة القضاة الأربعة في صيدا المتحصنين داخل "دولة أبو محجن"، في مخيم عين الحلوة، لما تجاسر خليل سنو على دخول قصر العدل بسلاحة وإطلاق النار على القاضي النشار، وألف لو، ولو!!!

إن الخطاب الوطني التوحيدي مُغيّب لصالح الخطاب المذهبي، والمسؤولين المنصبين حكماً، كما الطاقم المأجور من رجال الدين والدنيا يُسوقون للخطاب المذهبي بوقاحة وعلناً من على كافة المنابر ويشحنون الناس بالحقد والخوف وبروحية التزمت ورفض الآخر لتصوير الاحتلال ضرورة. أن مشكلة لبنان ليست في تعداد مذاهبه الدينية، التي هي بحد ذاتها غنى، ولا بالدفاع عن حقوق ومصالح الطوائف، بل في مفاعيل الاحتلال الذي يشوه حقيقة العلاقة بين الإنسان اللبناني وخالقه، المفترض أنها علاقة عامودية ليست خاضعة لعقد اجتماعي، بعكس العلاقة بين الناس التي هي عقد اجتماعي. والكارثة أنه ليس هناك من يقوم من السياسيين والمراجع الدينية بتوضيح هذه الأمور وخصوصاً لجهة علاقة المواطن مع أخيه المواطن، وما عمل زمرة المنصبين إلا خلق الشرخ بين الناس ودعوة البسطاء إلى محاربة غيرهم من المذاهب الأخرى بحجج واهية. إن وضع لبنان الحالي سيئ للغاية ومساره اندحاري، ومن سيء إلى أسوأ، وما يزيد من البلبلة هو التضليل الإعلامي المذهبي المنظم. فوسائل الإعلام مُسيرة وقد فقدت كل مقومات حريرتها ولم يبق منها سوى هامش ضيق للغاية متروك بقصد التضليل وإيهام الناس أنه بإمكانهم ممارسة دور المعارضة. إن الأمور الأساسية لا تقال وممنوع التطرق لها، وفي مقدمها الجرائم الموصوفة التي تستهدف شريحة

كبيرة من اللبنانيين ممثلة بغبطة البطريرك صفير والتيارات السيادية، قادة وأفراد. فكيف يمكن تبرير إقفال محطة تلفزيون ال أم.تي.في، الاعتباطي، وإبطال نيابة صاحبها، وهي لسان حال الشريحة المستهدفة، في غير السياق القومي التهجيري، في حين أن محطات أخرى تُسوق علناً للمذهبية والأصولية والقتل ولإيديولوجيات تناقض الدستور وكافة الشرائع الدولية دون حسيب أو رقيب؟

إن القيمين على الوضع اللبناني ومن يقف وراءهم يصورون للمواطن أن حقوقه يمكن أن تصان فقط من خلال انتمائه لطائفة معينة أو مذهب أو جماعة أو عشيرة أو حتى جيب من عشيرة محسوب على الاحتلال. يفتقر لبنان في ظل الوضع الاحتلالي للسياسة الوطنية البناءة الجامعة ونحن كلبنانيين ما زلنا نواجه أعداء كثيرين في الداخل كما في المحيط. في ظل هذه الأجواء الإجرامية يتوجب على السياديين المؤمنين بلبنان الرسالة مقاومة المؤامرة ورفض مفاعليها، كل حسب ظروفه وإمكانياته على أسس وطنية صرفة. الجميع مُطالب تجديد نشاطه الوطني والترفع عن الأمور السياسية الضيقة بالالتفاف حول الطروحات الوطنية التي يحمل لواءها المؤمنون بسيادة واستقلال وحرية وهوية لبنان ال ١٠٤٥٢ كيلو متراً مربعاً.

المطلوب إعادة لحمة العلاقات بين اللبنانيين كافة ووضعها في أطرها الإنسانية وليس في أطرها المذهبية، لأن الإنقاذ يتطلب خطاباً وطنياً منفتحاً يبشر بالمحبة والتعايش والاعتراف بالآخر وباحترام الإنسان وحقوقه بعيداً عن المذهبية.

إننا بحاجة إلى الثورة على الذات لنحرر أنفسنا من التبعية والذمية، والأهم التحرر من الخوف والخوف من الآخرين، علماً أنه لا وجود لما يسمى بالخوف، بل هناك من يخافون. إننا جميعاً مدعوون للعمل من أجل لبنان الغد الذي هو ملكاً فقط لأهله.

نحن بحاجة إلى خطاب وطني يحارب آفة المذهبية وينمي في اللبناني انتماؤه الوطني المتجذر، ويهذب علاقته العامودية مع ربه ليمارسها بإيمان وتقوى. خطاب يساعد على أن يعيش المواطن عقده الإنساني مع مواطنه تحت سقف قوانين نظام حر ديمقراطي يعترف بالآخرين وبحريتهم وبحقوقهم. أما الحقيقة التي يتعمى عن رؤيتها والإقرار بها المرهنون على الاحتلال السوري للاحتفاظ بمكتسبات وهمية لا وجود لها، هي أن لا المسيحي ولا المسلم يُمارس الحكم في لبنان منذ العام ١٩٩٠، فالحاكم الواحد الأوحده هو السوري، وجميع الشرائع اللبنانية مهمشة وقد تساوت جميعها في الذل والفقر والقهر والهجرة، ولا عودة لكرامتها إلا بتنفيذ القرار الدولي ٥٢٠ الذي يطالب باحترام حدود وسيادة واستقلال لبنان وانسحاب كافة القوى الغريبة من كافة أراضيها، وسحب وصاية المرتزقة من أبنائه الذين يدينون بالولاء للخارج ويُسوّقون للتعصب والتزمت والتبعية لمن لم يعرفوا بعد معاني التنوع ومضامين المشاركة والتفاعل بين أبناء المجتمع اللبناني التعددي.